

كورونا والتحويلات المالية: خسارة لا يقوى عليها المهمشون

فقدان المغتربين لوظائفهم يفاقم متاعب ذويهم المادية



أدى تفشي وباء كورونا لزيادة معاناة المهاجرين العاملين في الخارج وفاقم أوضاع ذويهم الذين يعيشون على تحويلاتهم المالية، حيث نال الوباء من شريان الحياة المالي لأكثر من مليار فرد حول العالم، بعد أن عصف بالتدفقات النقدية بسبب فقدان عدد كبير من المغتربين لوظائفهم وتباطؤ حركة التحويلات.



محمد حماد
صحافي مصري

رغم أن الحكومات اتخذت إجراءات لحماية أرواح الناس وسبل كسب عيشهم في إطار الجهود الرامية للتصدي للجائحة، لكن إلى الآن لم تتم مواجهة التحديات غير المسبوقة التي تواجه المهاجرين وأسرتهم بشكل عام، إلا في حالات قليلة للغاية. ولعل من ضروب الذكاء الاقتصادي رعاية وحماية المهاجرين من الوباء، لأن هذه الخطوة تعني تقليل خطر انتقال الوباء لجميع السكان، مع المساعدة في الحفاظ على مصدر العمل الذي سيكون غاية في الأهمية للتعافي من الآثار الاقتصادية للجائحة.

ومن جهة أخرى، أرق تعثر حركة التدفقات النقدية المؤسسات الدولية التي طلبت من البنوك المركزية في الدول إعفاء هذه التحويلات من الرسوم أملا في حفز المهاجرين ومساندتهم في مواصلة سبلها الذي توقف بسبب جائحة كوفيد - 19. ويصل المتوسط العالمي لتكلفة تحويل مبلغ 200 دولار من المهاجر إلى أسرته نحو 13.6 دولار، فيما تزيد هذه التكلفة إلى 13.8 دولار في منطقة الشرق الأوسط، وترتفع إلى 17.8 دولار للوصول إلى دول أفريقيا جنوب الصحراء.

وتتجاوز أهمية التحويلات المالية مساندة الأسر وانتشالها من براثن الفقر والحماية من الصدمات المالية والصحية، فيما تمتد لتحسين جودة الحياة بما يعزز من زيادة الإنتاج والتنوع الغذائي، وهو المؤشر الذي رصدته منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة "فاو".

وأكدت المنظمة أن تحويلات المهاجرين لأسرهم عززت من وضعهم الصحي (الأسر المدممة) وابتاتوا من القادرين على العمل بشكل أفضل في الأنشطة الزراعية، ما زاد إنتاجية الغذاء وعمق التنوع، بوصف أن هذه الفئات الأكثر عملا في الفلاحة، إلى جانب القضاء على الجوع.

وتتمتع مظلة عوائد التحويلات المالية للمهاجرين إلى بناء جيل من الأبناء القادرين على الالتحاق بالمدارس، بعد أن كانوا لسنوات يتسربون من التعليم لعدم قدرتهم على تحمل الأعباء. ويرجع السبب في ذلك لتزهل هيكل المنظمة التعليمية وفسادها، الأمر الذي يكبد من يربد تعزيز قدرات أبنائه ومساندتهم على مواصلة مراحلهم التعليمية للجوء إلى التعليم الموازي، الدروس الخصوصية، وهي تكلفة لا يقوى عليها المهمشون اقتصاديا واجتماعيا.

ونظرا لتشابك هذه الأمور فإن التحويلات المالية تضمن أيضا الحد من العمل بأجور غير رسمية، وهي مرحلة الاستغلال المترتبة على زيادة معدلات الفقر، مقابل زيادة أعداد المهمشين وتفشي البطالة بينهم، ما يفضي إلى عرض أجور زهيدة تقل عن معدلاتها الحقيقية من جانب أرباب الأعمال، ومع ضائقة الحياة يتم قبولها.

وأسهمت التحويلات المالية على مدى عقود في تحسين ورفع معدلات التنمية في الريف، فيما يفضل الأفراد تدشين مشروعات في المناطق الريفية من خلال ودائع التحويلات المالية التي تم تحقيقها خلال سنوات العمل في الخارج.

وعلى الرغم من أن تداعيات الوباء طالت الجميع بمستويات مختلفة، إلا أنه نال بشكل كبير من المهاجرين الذين يعتمدون على العمل بعيدا عن أوطانهم لإعالة أنفسهم وأسرتهم وذويهم.

تحديات غير مسبوقة

بالنسبة للعمالة المهاجرة في الداخل والخارج، فإن الآثار السلبية لفقدان الوظائف كبيرة للغاية، فهم غالبا ما يعملون في وظائف غير رسمية ولا يجدون شبكات الأمان في حالة فقدان الوظيفة أو المرض، لذلك فإن البقاء في المنزل بهدف تفادي الإصابة بالوباء غاية لا يستطيع العديد من المهاجرين تحملها.

الوباء لا يرحم أحدا

حجم البطالة في بلدانهم أملا في أرض واسعة يحثون فيعا عن سعة العيش. وترجع الحاجة الملحة لاستيعاب طاقات العائدين من الخارج إلى أن عدا من الدول المستوردة للعمالة سرعت وتيرة إحلال العمالة المحلية محل الأجنبية، وبدأت تظهر هذه التحولات في منطقة الخليج، والتي تعد أكبر مستقبل للعمالة الأجنبية من المنطقة العربية وآسيا وأفريقيا.



حسن الزحوي
تراجع التحويلات المالية للمغتربين ضاعف معاناة الأسر الفقيرة

وحسام الغايش
حل الأزمة يكمن في دمج المغتربين واستغلال طاقاتهم

وأشار حسام الغايش، خبير التنمية البشرية المصري، إلى أن إشكالية التحويلات المالية للمهاجرين باتت تورق الأسر والدول، فالأسر فقدت موردها الرئيسي، والدول أمام شح في العملة الأجنبية التي تشتري بها الاحتياجات الأساسية، وأوضح أن "حل هذه الأزمة يكمن في حوار موسع مع العائدين من الخارج وتصنيفهم وتسليمهم ورشا صغيرة جاهزة لهم لدمجهم في النشاط الرسمي للبلاد". وأكد أن الحالة المصرية في هذا الشأن تحتاج تحركا فوريا بعد تداعي حجم التحويلات المالية، وتوقف عائدات السياحة وهما أكبر مصدرين للعملة الأجنبية للبلاد.

وترتب على هذه التداعيات حدوث تآكل في الاحتياطي العام للبلاد من العملات الأجنبية من مستويات 45 مليار دولار إلى مستويات 37 مليار دولار في نحو ثلاثة أشهر. وما يمكن استنتاجه، أنه لم يعد أمام الحكومات إلا مواجهة أزماتها عبر حلول تضمن استغلال مواردها بشكل يحافظ على توازن واستغلال مواردها بعيدا عن حمى الاستدانة من الخارج التي باتت الحل الوحيد لمعالجة جراح كوفيد - 19، وعليه، يبقى التحدي كامنا في الحاجة الملحة لتوفير شبكات الأمان الاجتماعي للفقراء والأكثر ضعفا ضمن المرحلة العاجلة للتصدي للجائحة، مع محاولة تعويض خسائر الدخل من أجل تخفيف المعاناة.

في سبيل ذلك شجع الدول على عودة تشغيل الاقتصاد والدعوة للعمل مجددا، فيما يترتب على عدم حدوث انتعاش في عام 2021، استفاد المخدرات وجعل الظروف المحلية أكثر سوءا، كما أنه من غير المتوقع أن تعود التحويلات المالية إلى مستويات ما قبل الجائحة.

ويرجع هلع البنك الدولي من تلك القضية إلى أن توقعاته كانت تشير إلى ارتفاع تحويلات المغتربين في الخارج إلى ذويهم في بلدانهم نحو 597 مليار دولار بارتفاع نسبته 8.3 في المئة، وهذه المؤشرات جعلته يبني رؤى وطموحات كبيرة على تحسن جودة الحياة. وعصف كورونا بهذه الطموحات، وهو ما ينذر بزيادة كبيرة في أعداد المعوزين، وخطط البنك ومشروعاته في الدول ذات الدخل المنخفض.

استيعاب المغتربين

وقال حسن الزحوي، استاذ علم الاجتماع بجامعة عين شمس في القاهرة، إن تراجع التحويلات المالية للمغتربين ضاعف معاناة الأسر الفقيرة التي تعيش عليها بشكل أساسي. وأضاف أن انخفاض قيمة التحويلات المالية له أبعاد أخرى تتجاوز التداعيات الاقتصادية، حيث تضيق الكثير من الضغوط على المهاجر في الخارج، والذي يشعر بالقهر نتيجة عدم قدرته على تلبية احتياجات أسرته، وتتسبب في معاناة نفسية لمن يعولهم، وتتجاوز هذه التداعيات الأمور لنصل إلى مراحل أكثر خطورة تدخل بعض الأسر دائرة الاكتئاب.

وقد احتلت الدول الأكبر، من حيث التعداد السكاني، المراكز الأربعة الأولى، إذ يشير البنك الدولي إلى أنه ستصل التحويلات المالية للمهاجرين بنهاية العام إلى الهند بنحو 82.2 مليار دولار والصين نحو 70.3 مليار دولار والمكسيك 38.7 مليار دولار والفلبين 35.1 مليار دولار. وفي المركز الخامس، حلت مصر بنحو 26.4 مليار دولار، وبيقن متوسط الارتفاع السنوي في دول منطقة الشرق الأوسط ضعيفا، مسجلا في المئة 3 في المئة مقارنة بنحو

ويسعى المهمشون من خلال هذه الخطوة إلى إعادة بناء وضعهم الاجتماعي عبر المشروعات الجديدة، وبناء مساكن فارغة لغسل سنوات الشقاء.

موارد للبلاد والعباد

أصبحت التحويلات المالية للمغتربين في الخارج رافدا رئيسيا للبلدان منخفضة ومتوسطة الدخل، وسجل حجمها رقما قياسيا العام الماضي وفق تقديرات البنك الدولي بنحو 554 مليار دولار، وهو رقم كبير يمكنه تحريك وإنعاش الاقتصاد العالمي، فيما يؤدي البطء إلى مشكلات تطال مليار مواطن حول العالم.

وهرع البنك الدولي للتحذير من تباطؤ حركة التحويلات المالية، وقال إنها تقوض التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 عالميا.

ويستحقون عناية المهاجرين العاملين في الخارج وفاقم أوضاع ذويهم الذين يعيشون على تحويلاتهم المالية، حيث نال الوباء من شريان الحياة المالي لأكثر من مليار فرد حول العالم، بعد أن عصف بالتدفقات النقدية بسبب فقدان عدد كبير من المغتربين لوظائفهم وتباطؤ حركة التحويلات.

مصادر التمويل

وأكدت المنظمة أن تحويلات المهاجرين لأسرهم عززت من وضعهم الصحي (الأسر المدممة) وابتاتوا من القادرين على العمل بشكل أفضل في الأنشطة الزراعية، ما زاد إنتاجية الغذاء وعمق التنوع، بوصف أن هذه الفئات الأكثر عملا في الفلاحة، إلى جانب القضاء على الجوع.

وتتمتع مظلة عوائد التحويلات المالية للمهاجرين إلى بناء جيل من الأبناء القادرين على الالتحاق بالمدارس، بعد أن كانوا لسنوات يتسربون من التعليم لعدم قدرتهم على تحمل الأعباء.

ويرجع السبب في ذلك لتزهل هيكل المنظمة التعليمية وفسادها، الأمر الذي يكبد من يربد تعزيز قدرات أبنائه ومساندتهم على مواصلة مراحلهم التعليمية للجوء إلى التعليم الموازي، الدروس الخصوصية، وهي تكلفة لا يقوى عليها المهمشون اقتصاديا واجتماعيا.

ونظرا لتشابك هذه الأمور فإن التحويلات المالية تضمن أيضا الحد من العمل بأجور غير رسمية، وهي مرحلة الاستغلال المترتبة على زيادة معدلات الفقر، مقابل زيادة أعداد المهمشين وتفشي البطالة بينهم، ما يفضي إلى عرض أجور زهيدة تقل عن معدلاتها الحقيقية من جانب أرباب الأعمال، ومع ضائقة الحياة يتم قبولها.

وأسهمت التحويلات المالية على مدى عقود في تحسين ورفع معدلات التنمية في الريف، فيما يفضل الأفراد تدشين مشروعات في المناطق الريفية من خلال ودائع التحويلات المالية التي تم تحقيقها خلال سنوات العمل في الخارج.

